إبقاء حكم الفرع بعد الرجوع إلى الأصل

بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن

الأستاذ المساعد للنحو والصرف

كلية التربية للبنات ـ مكة المكرمة

رفع المسهم

إبقاء حكم الفرع بعد الرجوع إلى الأصل
(بحث في أصول النحو)(١)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين، أما بعد:

فهذا باب من العربية لم أجد من خصه ببحث مستقل، وقد وجدت له في كتاب سيبويه شواهد معدودة، أردت أن أبرزها في بحث خاص، وأضم إليها ما يشبهها مما وجدته عند غيره، لعل الطريق يُمهَّد لمن أراد من الباحثين في قواعد أصول النحو أن يطبق هذه القاعدة على ما قد يمرّ به من شواهد مماثلة.

وهو باب أخص مما سمّاه ابن جني غلبة الفروع على الأصول، وذلك في نحو حمل (الحسن الوجه) على (الضارب الرجل)، فقد ذكر ابن جني في خصائصه(٢) أن سيبويه أجاز الجرّ في (الحسن الوجه) من موضعين: أحدهما الإضافة، والآخر تشبيهه بـ(الضارب الرجل) مع أن الجر في (هذا الضارب الرجل) جاء من تشبيههم إياه بـ(الحسن الوجه)، وذلك يدل على تمكّن الفروع عند العرب، حتى تصير بمثابة أصل يحمل عليه الأصل الذي لم يقوَ قوّة هذا الفرع.

وعلى هذا أجاز ابن جني تقديم الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول على المفعول

---

(١) إغفال تراجم النحويين المشهورين والاكتفاء بتوثيق الشواهد النحوية المعروفة من كتاب سيبويه وخزانة الأدب، إن كانت من شواهدهما منهج مقصود في بحوثي.

(٢) ذكره ابن جني في باب نقض المراتب وفي باب غلبة الفروع على الأصول ينظر الخصائص١/٢٩٧-٢٩٨، ٣٠٢، ٣٠٤.

وللوقوف على رأي سيبويه ينظر الكتاب١/ ٢٠١.

في نحو: أطاع غلامُه زيداً، لأن المفعول لمّا كثر تقدمه على الفاعل في كلامهم، صار كأنّ رتبته قبل الفاعل، فكأنّ الضمير في المثال المذكور عائد إلى متأخر لفظاً متقدم رتبة(١).

أما الباب الذي أعنيه، فهو أنّ العرب قد تستعمل جملة من الكلام أو كلمة ثم تحدث فيها تغييراً لغرض ما، فتكتسب بهذا التغيير حكماً معيناً، ثم تعود مرة أخرى إلى الأصل الذي غيّرته، فتستعمله مع إبقاء ذلك الحكم الذي حدث بسبب ذلك التغيير.

وهذا شبيه بالباب الذي ذكره ابن جني، وأورد فيه شاهدين من الشواهد التي سأذكرها، ولكنه أخضعهما لقاعدته العامة في غلبة الفروع على الأصول، ولم يفصل فيهما القول، فقال بعد الذي مرّ: (ونظيره قولهم: ياأميمةَ(٢)، ألا تراهم حذفوا الهاء فقالوا: أميمَ، فلما أعادوا الهاء أقروا الفتحة بحالها، اعتياداً للفتحة في الميم، وإن كان الحذف فرعاً، وكذلك قولهم: اجتمعت أهل اليمامة، أصله: اجتمع أهل اليمامة، ثم حذف المضاف، فأنث الفعل، فصار: اجتمعت اليمامة، ثم أعيد المحذوف، فأقرّ التأنيث الذي هو الفرع بحاله، فقيل: اجتمعت أهل اليمامة.)(٣)

وسأبين الفرق بين توجيهي لهذين الشاهدين وبين توجيه ابن جني بعد عرض مسائل البحث، وتوجيهي مستمد من فهمي لعبارة سيبويه الذي أورد هذين الشاهدين وغيرهما وبيّن معنى الشبه بين الشواهد كلها، على ما سنفصل الحديث

---

(١) ينظر الخصائص ١/ ٢٩٣-٢٩٧.

(٢) إشارة إلى قول النابغة: كليني لهم يا أميمة ناصب وليل أقاسيه بطيء الكواكب.

ينظر ديوانه/ ٩، وسيأتي في كلام سيبويه أيضا.

(٣) الخصائص ١/ ٣٠٨.

عنه إن شاء الله تعالى. فالفضل في هذه القاعدة يعود بعد توفيق الله إلى سيبويه رحمه الله، وبارك في كتابه، وأجزل له المثوبة، كما سأبين بإذن الله الفرق بين هذه القاعدة وبين مفهوم الإقحام الذي ورد في كلام لأبي علي الفارسي في أثناء تفسيره لعبارة سيبويه.

وقد وضعت لكل مسألة وشاهدها عنوانًا، وهي سبع مسائل نحوية، ومسألتان صرفيتان ونبدأ بالمسائل النحوية:

المسألة الأولى:

تأنيث المذكر المضاف إلى المؤنث وليس المضاف بعضاً من المضاف إليه

قال سيبويه: (وسمعنا من العرب مَن يقول ممن يوثق به: اجتمعت أهل اليمامة، لأنه يقول في كلامه: اجتمعت اليمامة، يعني أهل اليمامة، فأنّث الفعل في اللفظ، إذ جعله في اللفظ لليمامة، فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام.)(١)

ومعنى كلامه أنّ هؤلاء العرب يقولون في الأصل: اجتمع أهل اليمامة، ثم إنهم يتسعون في كلامهم فيحذفون المضاف، وهو (أهل) ويقيمون المضاف إليه وهو (اليمامة) مقامه، ويغيّرون لأجل ذلك الفعل، ليكون له حكم جديد مع الفاعل الجديد (اليمامة) فيؤنّثونه، ويقولون: اجتمعت اليمامة، وعندما يعيدون الفاعل الذي كان في الأصل وهو (أهل) يبقون الحكم الذي طرأ، وهو تأنيث الفعل، فيقولون: اجتمعت أهل اليمامة، وهذا معنى قوله: (فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام) أي: ترك هذا العربي اللفظ مؤنثًا كما كان في سعة الكلام من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وهو قوله: اجتمعت اليمامة.

---

(١) الكتاب ١/ ٥٣.

قال السيرافي: (يعني ترك لفظ التأنيث في قوله اجتمعت أهل اليمامة على قوله: اجتمعت اليمامة)(١)

وعلة التأنيث في قولهم: (اجتمعت أهل اليمامة) مختلفة عن العلة في قولهم: (ذهبت بعض أصابعه)، فالعلة في تأنيث (البعض) عند سيبويه، (أنّه أضافه إلى مؤنث هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنثه، لأنه لو قال: ذهبت عبد أمّك لم يحسن)(٢).

وهذا يعني أن المذكّر إذا أضيف إلى المؤنث وكان جزءًا منه جاز تأنيث الفعل معه، أما (الأهل) في (اجتمعت أهل اليمامة) فليس جزءًا من اليمامة، لذلك علل سيبويه التأنيث بأنه لما قال في حال الاتساع: اجتمعت اليمامة، ترك التأنيث بعد الرجوع إلى الأصل، وهو اجتمع أهل اليمامة، فقال: اجتمعت أهل اليمامة.

لذلك يمكن القول بحسب القاعدة التي وسمت بها هذا البحث: إن الأصل: (اجتمع أهل اليمامة)، والفرع هو: (اجتمعت اليمامة) والرجوع إلى الأصل مع إبقاء حكم الفرع هو: (اجتمعت أهل اليمامة)، وهذا ينطبق على كل شاهد أنث فيه الفعل مع المذكر المضاف إلى مؤنث والمضاف ليس جزءًا من المضاف إليه، والله أعلم.

المسألة الثانية:

بناء المنادى العلم المختوم بالتاء على الفتح.

يبنى العَلَم في النداء على الضم ما لم يكن مضافاً أو موصوفاً بـ(ابن) سواءٌ أكان مختومًا بالتاء أم مجردًا عنها، كقولك: يا طلحةُ ويا زيدُ، والمختوم بالتاء

---

(١) شرح الكتاب١/ ١٦٢ب.

(٢) الكتاب١/ ٥١.

يُرخّم بحذف التاء، فيقال: يا طلحَ، ويا طلحُ، وتقدير ثبوت المحذوف أعرف من تقدير التمام بدونه، أي: (يا طلحَ) بالفتح أعرف من (ياطلحُ) بالضم(١).

ونداء المختوم بالتاء مع الترخيم أكثر من ندائه بدون ترخيم على ما ذكر سيبويه رحمه الله، حيث قال: (اعلم أن كل اسم كان مع الهاء ثلاثة أحرف أو أكثر من ذلك كان اسمًا خاصًا غالبًا أو اسمًا عامًا لكل واحد من أمّة، فإن حذف الهاء منه في النداء أكثر في كلام العرب)(٢).

ثم قال: (واعلم أن ناساً من العرب يثبتون الهاء فيقولون: يا سلمةُ أقبل، وبعض من يثبت يقول: يا سلمةَ أقبل)(٣)

فنداء المختوم بالتاء يجوز أن يكون بالضم ويجوز أن يكون بالفتح، أما الضم فهو الأصل، وأما الفتح فقد علله سيبويه ناقلاً عن الخليل بأنهم (قد علموا أنهم لو لم يجيئوا بالهاء لكان آخر الاسم مفتوحاً، فلما ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يلحقوا الهاء، وقال النابغة:

كليني لهمٍّ يا أميمةَ ناصب   وليل أقاسيه بطيء الكواكب)(٤)

وقال في موضع آخر مشبهاً هذا الشاهد بالشاهد السابق، وهو (اجتمعت أهل اليمامة): (ومثله في هذا: ياطلحةَ أقبل، لأن أكثر ما يدعو طلحة بالترخيم، فترك الحاء على حالها.)(٥)

يعني أن الحاء بقيت مفتوحة بعد رجوع التاء ووقوعها بين الحاء وفتحتها،

---

(١) ينظر شرح التسهيل٣/٤٢٣، وابن مالك تابع في ذلك لسيبويه في الكتاب٢/ ٢٥٠.

(٢) الكتاب٢/ ٢٤١.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الكتاب ٢/٢٠٧، وينظر البيت في ديوان النابغة/ ٩.

(٥) الكتاب١/ ٥٣.

فأخذت التاءُ فتحةَ الحاء، وفُتحت الحاءُ لوقوعها قبل تاء التأنيث، هكذا فسّر أبو عليّ الفارسي عبارة سيبويه، وبيّن وجه التشابه بين (اجتمعت أهل اليمامة) وقولهم: ياطلحةَ أقبل، بالفتح، فقال:

(كان يقول: اجتمعت اليمامة كثيراً، فيؤنث الفعل لأنّه لها، ثم أدخل بين الفعل وبين اليمامة (أهل) فأقحمه وجعله يجري على الكثرة التي كان يجري عليها قبل إدخاله (الأهل) في الكلام، وكذلك كان يدعو (طلحة) أكثر ما يدعوه مرخماً، وكذلك ما أشبه طلحة، ثم أدخل علامة التأنيث، وأجراه على ما كان يكون عليه في الكثرة، فأقحم الهاء بين الحاء والفتحة التي كانت تكون على الحاء [فانتقلت] إلى الهاء المقحمة بينها وبين الحاء، فانفتحت الحاء، لأن هذه التاء إذا ألحقت اسماً فتحت ما قبلها، فالفتحة في الحاء من قولهم: (يا طلحة) غير التي كانت عليها في حال الترخيم، لأن تلك قد انتقلت إلى الهاء على مذهبنا.

قال أبو عليّ أيضًا: كأنه قال يا طلحْ، فسكّن الحاء، وأقحم الهاء بالحركة التي كانت في الحاء بالحركة التي تلحق الحرف الذي يقع قبل الهاء في (شجرة)[1].

وهذا التفسير مختلف عما ذكره السيرافي، حيث قال: (وذلك أنه مفتوح ولم يلحقه ترخيم في اللفظ، وإنما جاز حذفها لأنّ أكثر ما تنادي العرب هذا الاسم بحذف الهاء وفتح الحاء، فإذا فعلوا ذلك ثم أدخلوا الهاء فتحوها على حسب ما تكون الحاء مفتوحة إتباعاً لها، فكان فتحهم آخر المنادى كفتحهم آخر يا طلح)[2]

وقد جعل ابن مالك أيضًا فتحة الهاء إتباعاً لفتحة الحاء، وإن نسب إلى سيبويه

---

(١) التعليقة ١/ ٨٧-٨٨. والعبارة الأخيرة فيها اضطراب، وحقها أن تكون كالآتي: كأنّه قال: يا طلحْ فسكن الحاء وألحق الهاء بالحركة التي كانت في الحاء، وصارت الحركة التي في الحاء كالحركة التي تلحق الحرف الذي يقع قبل الهاء في شجرة.

(٢) شرح الكتاب١/ ١٦٣أ.

تعليلاً يشبه تفسير الفارسي، فقال: (وعلل سيبويه الفتح في التاء بأنّه لما كان الأكثر في نداء ما هي فيه نداءه بحذفها، قدّر وهي ثابتة عاريًا منها، فحركت بالفتح، لأنها حركة ما وقعت موقعه، وهو الحرف الذي قبلها.)⁽¹⁾

يعني بذلك قول سيبويه السابق: فلما ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يلحقوا الهاء⁽²⁾.

ثم قال ابن مالك: (وأسهل من هذا عندي أن تكون فتحة التاء إتباعًا لفتحة ما قبلها، كما كانت فتحة المنعوت في نحو: يا زيدَ بنَ عمرو، إتباعاً لفتحة ابن، وإتباع الثاني الأول أحق بالجواز، لا سيما من كلمة واحدة، ويرجح هذا الاعتبار على ما اعتبره سيبويه قوله: وبعض من يثبت يقول: يا سلمةَ، فنسب الفتح إلى بعض من يثبت، ولو كان الفتح على ما ادّعى من تقدير حذف التاء، لكان منسوبًا إلى من يحذف لا إلى من يثبت، وهذا بيّن والاعتراف به متعيّن.)⁽³⁾

قلت: ليس مراد سيبويه أن الذين يثبتون التاء ليس عندهم ترخيم، حتى يصح اعتراض ابن مالك، وإنما يريد أن يقول: الترخيم في كلامهم بحذف التاء هو الغالب، وإثبات التاء بالضم عندهم قليل، وأقلّ منه إثبات التاء بالفتح، فهؤلاء الذين يثبتون التاء بالضم يجرون على الأصل في نداء العَلَم ببنائه على الضم، والذين يثبتون مع الفتح يريدون الترخيم مع إرجاع التاء، كما أنّ الذين قالوا: اجتمعت أهل اليمامة، يريدون (اجتمعت اليمامة) مع إرجاع (الأهل).

ويكون تخريج قوله (ياأميمةَ) بالفتح على القاعدة التي ذكرتها، وأعني بها: إبقاء حكم الفرع بعد الرجوع إلى الأصل كالآتي: الأصل: يا أميمةُ، بالضم، ثم

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٤٢٨.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٠٧.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٤٢٨.

يرخم الاسم فيقال: يا أميمَ، بالفتح، وهذا هو الفرع، ثم تُعاد التاء، مع إبقاء فتح الآخر فيقال: يا أميمةَ، بفتح التاء، وهذا هو إبقاء حكم الفرع بعد الرجوع إلى الأصل. والله أعلم.

المسألة الثالثة:

تكرير المنادى في نحو: يا تيم تيم عديّ

جعل سيبويه قول الشاعر:

يا تيم تيم عديّ لا أبا لكم   لا يلقينكمُ في سوءة عمر(١)

جعله شبيهاً بقولهم: (اجتمعت أهل اليمامة)، وبقولهم: (يا طلحةَ أقبل) بفتح التاء، من حيث إنّ الأصل: يا تيمُ تيمَ عديّ، ببناء (تيم) الأول على الضم، ونصب الثاني، ثمّ إنّه حذف (تيماً) الثاني، فنصب الأول لأنّه أصبح منادًى مضافاً، فقال: يا تيمَ عديّ، ثم أرجع (تيمًا) الثاني، وأبقى الأول منصوباً كما كان في حال الإضافة، وكأنّ الثاني غير موجود، قال سيبويه في نحو قولهم: يا زيدَ زيدَ عمرو: (زعم الخليل رحمه الله ويونس أنّ هذا كلّه سواء، وهي لغة للعرب جيدة، قال جرير:

ياتيمَ تيمَ عديّ لا أبا لكم   لا يلقينكمُ في سوءة عمر

وقال بعض ولد جرير:

يا زيدَ زيدَ اليعملات الذبّل(٢)

وذلك لأنهم قد علموا أنّهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصبًا، فلما كرروا

---

(١) البيت لجرير كما سيأتي، وهو في ديوانه ٢٨٥.

(٢) ذكر البغدادي أن هذا البيت للصحابي عبدالله بن رواحة رضي الله عنه لا لبعض ولد جرير كما ذهب إليه شارحو أبيات الكتاب. خزانة الأدب٢/ ٣٠٣-٣٠٧.

الاسم توكيداً تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا)(١).

وقال السيرافيّ مفسّرًا: (وأما قوله: يا تيم تيم عديّ، فإنما أراد: يا تيم عديّ، وزاد (تيماً) الثاني فأجراه على لفظ (تيم) الأول تأكيدًا، ولم تبطل الإضافة، كما قال: اجتمعت أهل اليمامة، فلم يبطل التأنيث)(٢).

وتوجيه قول جريرعلى القاعدة التي أُريدُ إثباتَ اطّرادها هو أن يقال: الأصل قوله: يا تيمُ تيمَ عديّ، فالأول منادى مبنيّ على الضم، والثاني بدل منصوب لأنه تابع مضاف، ولأنّ البدل على نية تكرير العامل، والفرع قوله: يا تيمَ عديّ، بحذف الثاني، ونصب الأول على أنه منادًى مضاف، والرجوع إلى الأصل مع إبقاء حكم الفرع هو: ياتيمَ تيمَ عديّ، بنصب الأول على أنّه منادًى مضاف، وتكرير الثاني على أنّه توكيد لفظيّ مقحم بين المضاف والمضاف إليه.

هذا على مذهب سيبويه، وقد ذكر ابن مالك إلى جانب مذهب سيبويه مذاهب أخرى، فقال: (ولك أن تنصب الأول على نية الإضافة إلى مثل ما أضيف إليه الثاني، وتجعل الثاني توكيدًا أو عطف بيان أو بدلاً، ولك أن تجعل الأول والثاني اسماً واحداً بالتركيب كما فُعل في نحو: ألا ماءَ ماءَ باردًا، وكما فعل بالموصوف والصفة في نحو: يا زيدَ بنَ عمرو، وفي لا رجلَ ظريفَ فيها، ولك أن تنوي إضافة الأول إلى الثالث، ويُجعل الثاني مقحمًا، وهو مذهب سيبويه)(٣).

المسألة الرابعة:

إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه

نقل سيبويه عن الخليل أنّه جعل (يا تيمَ تيمَ عديّ) مثل (لا أبا لك)، فكما أنّ

---

(١) الكتاب٢/ ٢٠٥-٢٠٦.

(٢) شرح الكتاب١/ ١٦٣أ.

(٣) شرح التسهيل٣/ ٤٠٥.

(تيماً) الثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه، كذلك أقحمت اللام هنا بين الأ
والكاف، وكذلك قولهم: يا بؤسَ للحرب.

قال سيبويه بعد حديثه عن (يا تيم تيم عديّ):

(قال الخليل رحمه الله: هو مثل: لا أبا لك، قد علم أنّه لو لم يجئ بحرف الإضافة قال: أباك، فتركه على حاله الأولى، واللام هاهنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله: يا تيم تيم عديّ، وكذلك قول الشاعر إذا اضطر:

يا بؤس للحرب(١)

إنما يريد: يا بؤس الحرب.)(٢)

قال السيرافي شارحاً قول سيبويه: (قولهم: لا أبا لك، اللام زائدة، وأصله: لا أباك، لأنّ الألف والواو والياء لا يدخلن في الأب ونظائره إلا في الإضافة، واللام لا يضاف إليها، لأنها حرف جرّ، فعلم أنّ الإضافة إلى الكاف، وأنّ اللام دخلت توكيدًا لمعنى الإضافة.)(٣)

ويَرِدُ على القول بإضافة الأب إلى الكاف أنّه يصير عندئذ معرفة، و(لا) لا تعمل في المعارف، وقد أجاب ابن السرّاج عن هذا الاعتراض بقوله: (إنّ المعنى إذا قلت: لا أبا لك، الانفصال، كأنّك قلت: لا أباً لك، فتنوّن لطول الاسم، وجعلت (لك) من تمامه، وأضمرت الخبر، ثم حذفت التنوين استخفافاً، وأضافوا وألزموا اللام لتدل على هذا المعنى، فهو منفصل بدخول اللام، وهو متصل

---

(١) البيت لسعد بن مالك البكري، كما في شرح الأعلم للحماسة ١/ ١٧٠، وهو بتمامه:

يا بؤس للحرب التي وضعت أراهط فاستراحوا

وتنظر الخزانة ١/ ٤٦٨.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٠٦-٢٠٧.

(٣) شرح الكتاب ٣/ ١٤٧.

بالإضافة، وإنما فعلوا في هذا الباب وخصّوه كما خصّوا النداء بأشياء ليست في غيره، وإنما يجوز في اللام وحدها أن تقحم بين المضاف والمضاف إليه، لأنّ معنى الإضافة معنى اللام، ألا ترى أنّك إذا قلت: غلام زيد، فمعناه: غلام لزيد، فدخول اللام في هذا يشبه قولهم: يا تيم تيم عديّ، أكّد هذه الإضافة بإعادة الاسم كما أكّد ذلك بحرف الإضافة، فكأنّه أضافه مرتين.)(١)

وهذا الذي ذكره سيبويه، ووضحه ابن السرّاج والسيرافي هو مذهب أكثر النحويين على ما ذكره ابن مالك، ولم يرتضه، وجعل معنى قولهم: لا أبا لك، دعاء على المخاطب بأن لا يأباه الموت، أي: جعل (أبا) مصدراً(٢).

والإشكال الذي أجاب عنه ابن السراج غير وارد على قول الشاعر: يا بؤس للحرب، لأنّه يجوز أن تكون الإضافة في (بؤس للحرب) محضة مفيدة للتعريف.

وهل الجرّ في الحرب بالإضافة أم بلام الجرّ؟ ظاهر قول سيبويه أنّه بالإضافة، لكنّ ابن جني قال: (إن الجرّ في هذا ونحوه إنما هو للام الداخلة عليه، وإن كانت زائدة، وذلك أنّ الحرف العامل وإن كان زائدًا فإنّه لا بدّ عامل.)(٣)

وعلى قول الجمهور يكون تخريج قولهم: لا أبا لك، على القاعدة التي ذكرتها بأن يقال: الأصل هو قولهم: لا أبًا لك، بالتنوين وإثبات اللام، على أن يكون الجار والمجرور متعلقين بصفة (أب) لا بخبر محذوف ويكون اسم (لا) من الشبيه بالمضاف، وخبره محذوفًا، والفرع هو: لا أباك، بحذف اللام وإضافة الأب إلى الكاف، وإبقاء حكم الفرع بعد الرجوع إلى الأصل هو: لا أبا لك، بإثبات اللام لفظاً وإضافة الأب إلى الكاف حكمًا، ومثله قول الشاعر فيما مضى: يا بؤس للحرب، وما شابه ذلك. والله أعلم.

---

(١) الأصول١/ ٣٨٩.

(٢) ينظر شرح التسهيل٣/ ٦٠-٦٤.

(٣) الخصائص٣/ ٦.

المسألة الخامسة:

ذكر الفاعل بعد إسناد الفعل للمفعول:

ذكر سيبويه في باب حذف الفعل قول الشاعر:

لِيُبكَ يزيدُ ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح(١)

وعلّق عليه بقوله: (لما قال: لِيُبك يزيدُ، كان فيه معنى لِيَبك يزيدَ... كأنّه قال: ليبكه ضارع.)(٢) فجعل ضارعاً فاعلاً لفعل محذوف دلّ عليه المذكور.

وقال عبد القاهر: (فالأصل لِيَبك إنسان يزيدَ، ثم: لِيُبك يزيدُ، وقوله: لِيُبك يزيدُ، دليل على أنّ هناك باكياً، كأنّه قال: يبكيه ضارع لخصومة، أو ليبكه ضارع، فرفع بفعل مضمر يفسره ما قبله.)(٣)

وهذا عندي يمكن أن يوجه بحسب قاعدة إبقاء حكم الفرع بعد الرجوع إلى الأصل، وكذلك قراءة فتح الباء في قوله تعالى: ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ۝٣٦ رِجَالٌ ...﴾(٤) التي علّق عليها أبو عليّ في حجته بقوله: (من قال: يُسَبَّح له فيها) ففتح الباء فعلى أنّه أقام الجار والمجرور مقام الفاعل، ثم فسّر: من يسبِّح؟ فقال: رجال، أي: يسبِّح له فيها رجال، لأنّه إذا قال: يُسَبَّح، دلّ على فاعل التسبيح، ومثل هذا قول الشاعر:

ليبك يزيد ضارع لخصومة

لما قال: ليبك يزيدُ، دلّ على فاعل البكاء، فكأنّه قيل: من يبكيه، فقيل: ضارع لخصومة.

---

(١) البيت من شواهد الكتاب ١/٢٨٨، وهو منسوب فيه للحارث بن نهيك، وذكر البغدادي نقلاً عن ابن خلف أنّه لنهشل بن حريّ. الخزانة ١/٣٠٩-٣١٣.

(٢) الكتاب ١/٢٨٨.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٣٥٥.

(٤) من الآية ٣٦، والآية ٣٧من سورة النور. والقراءة المذكورة لابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر. السبعة ٤٥٦.

والوجه يُسَبِّح، كما قرأه الجمهور، فيكون فاعل (يسبِّح) (رجال)، الموصوفون بقوله (لا تلهيهم تجارة)(١).

وتوجيه البيت بحسب القاعدة المذكورة هو أن الأصل: لِيَبكِ يزيدَ ضارعٌ لخصومة، والفرع هو: ليُبكَ يزيد، ببناء الفعل للمفعول، وحذف الفاعل، والرجوع إلى الأصل مع إبقاء حكم الفرع هو: ليُبكَ يزيدُ ضارعٌ، بإبقاء الفعل مبنياً للمفعول، وإرجاع الفاعل، ولكن لما كان الفعل مسنداً للمفعول قُدِّر فعل للفاعل بعد رجوعه لئلا يسند الفعل إلى اسمين في آن واحد من جهة الصناعة، أما من حيث المعنى فضارع هو الفاعل ويزيد هو المفعول، وكذلك الأمر في الآية الكريمة. والله أعلم.

المسألة السادسة:

إسناد الفعل المبني للمفعول للجار والمجرور مع وجود المفعول

ذهب الكوفيون إلى جواز أن يقام الظرف أو الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به(٢)، وأجازه أيضًا الأخفش(٣)، وقال ابن مالك: (وبقولهم أقول، إذ لا مانع من ذلك، مع أنه وارد عن العرب، ومنه قراءة أبي جعفر(٤): ﴿لِيُجْزَىٰ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾(٥).

---

(١) الحجة للقراء السبعة ٥/ ٣٢٦.

(٢) ينظر التبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين٢٦٨.

(٣) الأوسط سعيد بن مسعدة، حيث نقل عنه ابن مالك في شرح التسهيل٢/ ١٢٩ من كتابه المسائل ما يفيد بجواز إنابة الجار والمجرور والظرف والمصدر عن الفاعل مع وجود المفعول، وذكر البغدادي في الخزانة١/ ٣٣٧ أن المجيز هو علي بن سليمان الأخفش تلميذ المبرد، فهل وهم البغدادي أم انّ الأخفش الصغير وافق الأخفش الأوسط؟

(٤) يزيد بن القعقاع المدني أحد القراء العشرة، توفي سنة ١٣٠هـ. معرفة القراء ١/ ٥٨.

(٥) من الآية ١٤ من سورة الجاثية.

فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل، وترك (قوماً) منصوباً، وهو مفعول به. ومثل هذه القراءة قول الشاعر:

ولو ولدت قفيرة جرو كلب
لسُبَّ بذلك الجرو الكلابا(١)

فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل، ونصب الكلاب وهو مفعول به. . .)(٢)

وتخريج البيت وفق قاعدة إبقاء حكم الفرع بعد الرجوع إلى الأصل يكون كالآتي:

الأصل: لسُبّت الكلابُ بذلك الجرو، ثم حذف نائب الفاعل الذي هو في الأصل مفعول به، وأسند الفعل للجار والمجرور، فقيل: لسُبَّ بذلك الجرو، وهذا هو الفرع، ثم يعاد نائب الفاعل للبيان، أي: يكون الرجوع إلى الأصل، ولكي يبقى الفعل مسنداً إلى الجار والمجرور حفاظاً على إبقاء حكم الفرع نصب الكلاب باعتبار أنه في الأصل مفعول به، فقيل: لسب بذلك الجرو الكلابا. والله أعلم.

المسألة السابعة:

ذكر الفاعل بعد إضماره

من المعلوم أن الفاعل إذا كان اسماً ظاهراً امتنع أن يلحق ضميره بالفعل، فلا يقال مثلا: أكرموني قومك، إلا في لغة اشتهرت بين النحاة بلغة: أكلوني البراغيث، وجعل منها ابن مالك قوله ﷺ: (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار. .)(٣)، وتخريجها عند النحويين على أحد ثلاثة أوجه على ما هو مفصل في باب الفاعل من كتب النحو(٤): الأول أنّ الواو في (يتعاقبون) ليست

---

(١) نسب البغدادي هذا البيت إلى جرير ولم أجده في ديوانه. تنظرالخزانة ١/ ٣٣٧-٣٣٨.

(٢) شرح التسهيل٢/ ١٢٨.

(٣) صحيح البخاري، كتاب التوحيد الباب٢٣، ٣٣ ج٨/ ١٧٧، ١٩٥.

(٤) ينظر مثلاً شرح التسهيل٢/ ١١٦-١١٧

ضميراً، وإنما هو علامة للجمع، والثاني أن (ملائكة) مبتدأ مؤخر وجملة(يتعاقبون) خبر مقدم، والثالث أن الملائكة بدل من واو الجماعة.

ويمكن توجيه هذه اللغة بحسب القاعدة المذكورة بأن يقال: الأصل: يتعاقب فيكم ملائكة، ثم إن الملائكة يضمرون بدلالة الحال، بأن كان الحديث في الأصل عنهم، فقيل: يتعاقبون فيكم، وهذا هو الفرع، ثم أعيد ذكر الملائكة بيانًا وتوكيدًا، فقيل: يتعاقبون فيكم ملائكة، وهذا هو الرجوع إلى الأصل مع إبقاء حكم الفرع، وهو إبقاء الفعل مسنداً إلى ضمير الملائكة. والله أعلم.

والملحوظ في كل ما تقدم أن الغاية من إبقاء حكم الفرع بعد الرجوع إلى الأصل هي البيان والتوكيد.

أما مسألتا الصرف اللتان يمكن توجيههما وفق هذه القاعدة فهما:

المسألة الأولى:

النسب إلى (شاة)

الأصل في (شاة) شَوْهة، بدليل أنها تصغّر على (شُوَيهة) فلمّا حذفت الهاء من (شوهة)، ووقعت الواو الساكنة قبل تاء التأنيث انفتحت، وهذا حكم كل حرف يقع قبل تاء التأنيث، فصارت (شَوَة) فلمّا تحركت الواو وكان ما قبلها مفتوحاً قلبت ألفًا، فصارة (شاة).

فإذا أردنا أن ننسب إلى (شاة) وجب ردّ المحذوف، وحذف تاء التأنيث، فيقال: (شاهيّ)، وكان القياس يقتضي أن يقال: (شَوْهيّ) بتسكين الواو، لأن أصل الألف واو، والنسب يرد الأشياء إلى أصولها مثل التصغير، لكن لم ترجع الواو لسكونها الذي كان لها في الأصل، وذلك (أنّ الحركة لما ثبتت للواو في جميع الكلام لسقوط اللام ثمّ رُدّ في النسب، كان ذلك كالعارض، فلم يعدل عن الذي

ثبت له في أكثر الأحوال، ولم يقولوا: شَوْهي.)(١)

هكذا علل لنا عبدالقاهر الجرجاني عدم رجوع الألف في (شاة) إلى أصلها، وهو الواو في النسب.

ويكون توجيه هذه المسألة بحسب قاعدة إبقاء حكم الفرع بعد الرجوع إلى الأصل، كالآتي:

الأصل (شَوْهة) بسكون الواو، والفرع (شَوَة) ثمّ (شاة) بحذف التاء وقلب الواو ألفًا، بعد تحركها بالفتح لوقوعها قبل تاء التأنيث، والرجوع إلى الأصل مع إبقاء حكم الفرع (شَوَهيّ) ثم تقلب الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فتصير (شاهيّ)، فحكم الفرع الذي بقي بعد الرجوع إلى الأصل هو تحرك الواو بالفتح، وهو الذي كان سببًا في قلب الواو ألفًا، ولو لم يبق حكم الفرع لقيل: شَوْهيّ. والله أعلم.

المسألة الثانية:

النسب إلى (يد)

أصل (يد) يَدْي) بسكون العين، والدليل على ذلك أن جمعه (أيد) و(أيد) على وزن (أفعُل) و(أفعُل) لا يكون جمعًا لـ(فَعَل) بفتح العين إلا قليلاً، وإنما يكون جمعًا لـ(فَعْل) بسكون العين، نحو: نفس وأنفُس، وعين وأعيُن، وكفّ وأكُفّ، (ثمّ إنهم لما نسبوا إلى (يد) ردّوا اللام فقالوا: (يَدَويّ) بتحريك الدال، لأنّ الحركة قد ثبتت للدال في جميع الكلام، فأجري على ذلك مع ردّ المحذوف.)(٢)

وتوجيه هذه المسألة وفق القاعدة أن الأصل (يَدْي) بسكون الدال، والفرع (يدٌ)

---

(١) المقتصد في شرح التكملة لعبد القاهر الجرجاني ١/ ١٨٧.

(٢) المقتصد في شرح التكملة ١/ ١٨٧-١٨٨.

بحذف الياء وتحريك الدال، وإبقاء حكم الفرع بعد الرجوع إلى الأصل في النسب: يدَويّ، بتحريك الدال، وقلب الياء واو، ولو لم يراع حكم الفرع لقيل في النسب إلى (يد): يَدْيِيّ ، كما قيل في النسب إلى ظبي: ظبييّ، وبإثبات حكم الفرع يكونون كأنهم نسبوا إلى (يَدَي) ثمّ تقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فتصير (يَدًى) فينسب إليها فيقال: يدَويّ، بقلب الألف واوًا، كما قيل في النسب إلى (فتًى): فَتَويّ. والله أعلم.

وبعد فهذه هي المسائل التي وفقني الله ـ عزّ وجلّ ـ لجمعها ونظمها في سلك هذه القاعدة التي أخذتها من كلام سيبويه رحمه الله، وبقي أن أبين الفرق بين الباب الذي وسمه ابن جني في خصائصه بغلبة الفروع على الأصول، وبين ما ذكرته وهو إبقاء حكم الفرع بعد الرجوع إلى الأصل فأقول:

عقد ابن جني باباً بعنوان غلبة الفروع على الأصول ذكر فيه شواهد كثيرة كلها تختلف عن الشاهدين اللذين أوردهما هو على أنهما نظيران للشواهد التي ذكرها هو في الباب، وليست شبيهة بها في كل الوجوه، ولكنهما يشبهانها في الاعتداد بالفرع.

وسأذكر بعض شواهد ابن جني في بيان قاعدته التي سماها غلبة الفروع على الأصول، وأبين الفرق بينها وبين هذين الشاهدين وهما قولهم: يا أميمةَ بالفتح، و(اجتمعت أهل اليمامة):

الشاهد الأول كان في المعاني وهو قول ذي الرمة:

ورمل كأوراك العذارى قطعته

قال ابن جني: (أفلا ترى ذا الرمة كيف جعل الأصل فرعاً والفرع أصلاً، وذلك أن العادة والعرف في نحو هذا أن تشبه أعجاز النساء بكثبان الأنقاء) اهـ.

فللقاعدة هنا عنصران أصل وفرع، وقد يحمل الفرع على الأصل وهذا هو الكثير، ثم قد يحمل الأصل على الفرع.

والثاني أيضاً كان في المعاني وهو قول الشاعر:

نحن ركب ملجنّ في زي ناس

فجعل كونهم جناً أصلاً وجعل كونهم ناساً فرعاً، وهنا أيضاً لدينا عنصران أصل وفرع، وقد حمل الأصل على الفرع، وكذلك قولهم عن الناقة: جمالية، وعن الجمل: جمالي.

ثم انتقل إلى غلبة الفروع على الأصول في الإعراب، فقال: (وهذا المعنى عينه قد استعمله النحويون في صناعتهم فشبهوا الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل، ألا ترى أن سيبويه أجاز في قولك: هذا الحسن الوجه، أن يكون الجر في الوجه من موضعين: أحدهما الإضافة والآخر تشبيهه بالضارب الرجل الذي إنما جاز فيه الجر تشبيهاً بالحسن الوجه).

ثم ذكر ما يشهد لصحة مذهب سيبويه فذكر أن العرب شبهوا المضارع بالاسم فأعربوه ثم شبهوا اسم الفاعل بالمضارع فأعملوه، وشبهوا الوقف بالوصل كما شبهوا الوصل بالوقف، وكما أجروا غير اللازم مجرى اللازم، كذلك أجروا اللازم مجرى غير اللازم، وكما حمل النصب على الجر في التثنية والجمع حمل الجر على النصب فيما لا ينصرف إلى غير ذلك ثم قال: (فلما رأى سيبويه العرب إذا شبهت شيئاً بشيء فحملته على حكمه، عادت فحملت الآخر على حكم صاحبه تثبيتاً لهما وتتميماً لمعنى الشبه بينهما ثم قال: ونظير ذلك يا أميمةَ .... واجتمعت أهل اليمامة..)⁽¹⁾

---

(١) الخصائص ١/ ٣٠٣-٣٠٨.

هذه خلاصة قاعدة ابن جني وهي غلبة الفروع على الأصول. وقد ذكر بعد ذلك أمثلة أخرى كلها من هذا القبيل، أي لدينا أصل يحمل عليه فرع، ثم يحمل الأصل نفسه على الفرع نفسه، وهي تختلف عن القاعدة التي ذكرتها وهي أن العرب قد تقول كلاماً ثم تحذف من هذا الكلام شيئاً اتساعاً ثم تعيد المحذوف مع إبقاء الحكم على ما كان عليه في حالة الاتساع أو الحذف ، فسميتُ الكلام الأول أصلاً والكلام في حال الاتساع فرعاً، والرجوعَ إلى الكلام الأول مع بقاء حكم الاتساع إبقاءَ حكم الفرع بعد الرجوع إلى الأصل، فللقاعدة عندي ثلاثة عناصر، أما ابن جني فقاعدته أعم ، وما خصصتُه بالبحث يعد قاعدة خاصة تطرد في الأمثلة التي ذكرتها في البحث، ولا تنطبق على غير شاهدين من الشواهد التي ذكرها ابن جني في الباب، على أن نظرتي لهذين الشاهدين تختلف عن نظرة ابن جني على ما سأوضحه .

قال ابن جني في الخصائص(١): (فلما رأى سيبويه العرب إذا شبهت شيئاً بشيء فحملته على حكمه، عادت أيضاً فحملت الآخر على حكم صاحبه، تثبيتاً لهما وتتميماً لمعنى الشبه بينهما - حكم أيضاً لجر الوجه من قوله (هذا الحسن الوجه) أن يكون محمولاً على جر الرجل في قولهم (هذا الضارب الرجل) كما أجازوا أيضاً النصب في قولهم (هذا الحسن الوجه) حملاً له منهم على (هذا الضارب الرجلَ) ونظيره قولهم: يا أميمةَ، ألا تراهم حذفوا الهاء، فلما أعادوا الهاء أقروا الفتحة بحالها اعتياداً للفتحة في الميم، وإن كان الحذف فرعاً، وكذلك قولهم: اجتمعت أهل اليمامة، أصله: اجتمع أهل اليمامة، ثم أنث الفعل، فصار: اجتمعت اليمامة، ثم أعيد المحذوف، فأقر التأنيث الذي هو الفرع بحاله. .)

---

(١) المصدر السابق

أما أنا فأقول: الأصل: يا أميمةُ، بالضم، والفرع: يا أميمَ، بالترخيم، والرجوع إلى الأصل مع إبقاء حكم الفرع: ياأميمةَ، بالفتح، فابن جني يرى أن الفتح في (يا أميمةَ) حملٌ على (يا أميمَ) أما أنا فأرى تبعاً لسيبويه أن الفتحة في (يا أميمةَ) هي الفتحة التي كانت على الميم في (يا أميمَ) فوقعت التاء بين الميم والفتحة، ثم فتحت الميم مرة أخرى لوقوعها قبل تاء التأنيث.

وأقول في الشاهد الثاني تبعاً لسيبويه: الأصل: اجتمع أهل اليمامة، والفرع: اجتمعت اليمامة على سبيل الاتساع بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والرجوع إلى الأصل مع إبقاء حكم الفرع: اجتمعت أهل اليمامة، فابن جني يرى أن التأنيث فرع للتذكير، فحمل التذكير على التأنيث أي: أن تأنيث الفعل مع الفاعل المذكر في (اجتمعت أهل اليمامة) حملٌ على تأنيثه في (اجتمعت اليمامة)، وأنا أرى أن الفرع في هذه المسألة هو الاتساع بحذف المضاف، وقد أدى ذلك إلى أن يؤنث الفعل لمجيء الفاعل مؤنثاً في حال الاتساع، ثم رُجِع إلى الأصل مع إبقاء الحكم الذي كان في حال الاتساع، فقيل: اجتمعت أهل اليمامة، فليس الأمر حملاً للمذكر الذي هو الأصل على المؤنث الذي هو فرع كما يراه ابن جني، وإنما هو إبقاء حكم الاتساع الذي هو الفرع بعد الرجوع إلى الأصل قبل الاتساع.

فإن قيل: إن كثيراً من الأمثلة أو الشواهد التي أوردتّها ينطبق عليها ما يمكن أن يسمى قاعدة الإقحام، وبخاصة أنك ذكرت أن اللام في (لا أبا لك) مقحمة بين المضاف والمضاف إليه، وتيم الثانية مقحمة بين الأولى وعديّ، فأقول:

لم يستعمل سيبويه لفظة الإقحام في هذه المسائل أبداً، وإنما استعمل لفظة التكرير وعقد الباب على ذلك فقال: (هذا باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة ويكون الأول بمنزلة الآخر، وذلك قولك يا زيدَ زيدَ عمرو... وذلك لأنهم قد

علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصباً، فلما كرروا تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا)(١) وإنما استعمل الإقحام ابن السراج وأبو علي الفارسي لا على أنه قاعدة، وإنما استعملاه بمعنى الإدخال بين شيئين متلازمين في أثناء تفسير كلام سيبويه.

إن الإقحام يعني إدخال شيء بين شيئين متلازمين ، فالفصل بين المضاف والمضاف إليه إقحام، والفصل بين الجار والمجرور إقحام، والاعتراض بالجمل إقحام، وإذا كان بعض المسائل في البحث يصح أن يقال: إن فيه إقحاماً فإن بعضها الآخر لا يصح فيه ذلك، ففي (اجتمعت أهلُ اليمامة) لا يصح أن يقال إن (أهل) مقحمة بين الفعل والفاعل، بل (أهل) فاعل، واليمامة مضاف إليها، واستعمال أبي علي للفظ الإقحام هنا كان لتقريب المسألة لا غير.

إن مفهوم الإقحام مثل مفهوم الفصل، والفصل بين الشيئين المتلازمين يدرس في بعض الأبواب النحوية كالفصل بين المضاف والمضاف إليه، والفصل بين الصفة والموصوف، وبين المبتدأ والخبر، وغير ذلك من أبواب النحو.

وبعد فأدعوه سبحانه أن ينفع بما أنعم به عليّ، فالخير منه وإليه، والشر لا يعود إليه، والحمد لله أولاً وآخراً، والصلاة والسلام على نبيه وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

---

(١) الكتاب [٢/ ٢٠٥-٢٠٦].

المصادر

١- الأصول في النحو. محمد بن سهل ابن السراج، تحقيق حسين الفتلي. ط١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة: بيروت.

٢- التبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين. أبو البقاء العكبري، تحقيق عبدالرحمن سليمان العثيمين. ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، دار الغرب الإسلامي: بيروت.

٣- التعليقة على كتاب سيبويه. أبو علي الفارسي، تحقيق عوض محمد القوزي. ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، مطبعة الأمانة: القاهرة.

٤- الحجة للقراء السبعة. أبو عليّ الفارسي، تحقيق بدرالدين قهوجي وبشير جويجاتي. ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، دار المأمون: دمشق.

٥- خزانة الأدب. عبدالقادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبدالسلام محمد هارون. ط٢، ١٩٧٩م، الهيئة المصرية للكتاب: القاهرة.

٦- الخصائص. أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار. ط٢، دار الهدى: بيروت.

٧- ديوان جرير. جمع وشرح محمد إسماعيل عبدالله الصاوي.

٨- ديوان النابغة. تحقيق كرم البستاني. دار صادر: بيروت.

٩- شرح التسهيل. ابن مالك محمد بن عبدالله، تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون. ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، دار هجر: القاهرة.

١٠- شرح كتاب سيبويه للسيرافي. مخطوط مصور في مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى، الجزء الأول، رقمه في المركز ١٩٦، مصور عن مخطوط دار الكتب المصرية، برقم ١٣٧ نحو.

١١- صحيح البخاري محمد بن إسماعيل. المكتب الإسلامي: إستانبول.

١٢- كتاب السبعة في القراءات. ابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف. ط٣، دار المعارف: القاهرة.

١٣- كتاب سيبويه عمرو بن عثمان، تحقيق عبدالسلام محمد هارون. مكتبة الخانجي: القاهرة ودار الرفاعي: الرياض.

١٤- معرفة القراء الكبار. شمس الدين الذهبي، تحقيق محمد سعيد جاد الحق. ط١، دار الكتب الحديثة: القاهرة.

١٥- المقتصد في شرح الإيضاح. عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق بحر كاظم المرجان. ط١، ١٩٨٢م، دار الرشيد: بغداد.

١٦- المقتصد في شرح التكملة. عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق أحمد عبدالله الدويش. رسالة دكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ١٤١٢هـ.

رفع المساهم